

النزاهة ترصد تلاعباً بملف ترميم المدارس في نينوى



تمكّنت ملاكات هيئة النزاهة في مُحافطة نينوى من رصد تلاعبٍ في ملفّ ترميم المدارس في مُديرية التربة في المُحافطة، فضلاً عن ضبط صاحب شركة؛ لتهديده مُوظّفاً حكومياً لغرض الحصول على مقابولة.

مكتب الإعلام والاتصال الحكومي في الهيئة أشار في بيان تلقته وكالة "المطلع"، إلى أنّ فريق العمل المُؤلّف في مكتب تحقيق نينوى، الذي انتقل إلى جامعة الموصل، تمكّن من ضبط مُتدسّهمٍ يدير إحدى شركات كيمياويات البناء؛ لقيامه بتهديد مهندسةٍ في وحدة المشاريع في كلية الصيدلة - جامعة الموصل، وإجبارها على أخذ المقابولة التي في عهدها، بعد ادّعائه أنّهُ مسنودٌ من جهاتٍ رقابيةٍ في الدولة، لافتاً إلى أنّ عملية ضبط المُتدسّهم تمّت بناءً على مُذكرّةٍ قضائيةٍ وفقاً لأحكام المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات.

وفي سياقٍ مُنفصلٍ، أوضح المكتب أنّ الفريق - الذي انتقل إلى مُديرية تربة نينوى/ قسم الشؤون المالية، رصد تلاعباً بالوصلات والعروض الخاصّة بملفّ ترميم (١٠) مدارس في المُديرية،

مُنْبَهًا إلى أنَّ العروض مُقدَّمة من قبل مكاتب ومحلات في المحافظة، مُشيرًا إلى ضبط ثلاثة ملفاتٍ لترميم المدارس، شمل الملف الأول ترميم (٣) مدارس بمبلغ (٢٣١,٤٣٤,٠٠٠) مئتين وواحدٍ وثلاثين مليون دينار، والثاني شمل (٣) مدارس أيضًا بمبلغ (٢٢٠,٨٢٤,٠٠٠) مئتين وعشرين مليون دينار، أما الثالث فقد تضمَّن ترميم (٤) مدارس بمبلغ (١٧٦,٤٩٩,٠٠٠) مئة وستة وسبعين مليون دينار.

وأضاف إنَّه تمَّ تنظيم محاضر ضبطٍ أصوليَّة بالمضبوطات في العمليَّات التي تمَّ تنفيذها وفق مُذكراتٍ قضائيَّة؛ وفتح دعاوى جزائيَّة فيها وفق أحكام المادة (٣٣١) من قانون العقوبات، وعرضها أمام قاضي محكمة التحقيق المُختصَّة بالنظر في قضايا النزاهة في محافظة نينور؛ لاتخاذ الإجراءات القانونيَّة المُناسبة.